



كشف تقرير نشرته الصحيفة الأمريكية "ول ستريت جورنال"، اليوم، عن تحول في سياسة الأردن تجاه الدعم السياسي والعسكري للمعارضة السورية، بما في ذلك السماح بتدفق بعض الأسلحة الخفيفة عبر الحدود، وفقا لمصادر الصحيفة.

وأفاد التقرير أنه تم السماح بنقل شحنات من الأسلحة، بما في ذلك بنادق هجومية وصواريخ مضادة للدبابات روسية التصميم والذخائر، عبر الحدود الأردنية في شاحنات عسكرية إلى كتاب الثوار في الداخل. وتم تهريب العشرات من شحنات أخرى إلى سوريا بدعم سري من موظفي الحدود الأردنية، كما أخبر بعض الثوار السوريين مراسل صحيفة "ول ستريت جورنال".

ويشير التقرير إلى أن السعودية وقطر تدفعان ثمن هذه الأسلحة ونقلها إلى الأردن، استنادا لشهادات الثوار المقاتلين المرابطين على طول الحدود السورية الأردنية.

ويقول الكاتب إن مملكة الأردن التي سعت منذ فترة طويلة للبقاء بعيدا عن الصراع المتنامي في سوريا، تنفي رسميا مساعدة الثوار عسكريا، إما عن طريق نقل أسلحة أو السماح لهم بالتحرك عبر الحدود.

وإن كان "الخط الناشئ للإمداد بالأسلحة"، كما وصفه التقرير، وبدعم ضمني من الحلفاء الغربيين، ليس مؤثرا بما يكفي لتحويل ميزان القوى لصالح الثورة، وفي هذا يقول الثوار، كما نقلت عنهم الصحيفة، إن قوة النظام السوري الجوية ووحداته ميكانيكية متفوقة مواصلة متفوقة على الأسلحة الخفيفة لمقاتلي المعارضة، إلا أنه، مع ذلك يظهر القلق المتزايد "للدول المترددة" تجاه امتدادات الحرب على الثورة السورية إلى دولهم وتنامي تأثير المقاتلين الإسلاميين، كما يذكر التقرير.

والقصر الملكي في الأردن غارق في المخاوف، فالبلد يشترك مع سوريا في حدود طويلة، ويعتمد عليها لتجارته مع تركيا وأوروبا، كما إن المعارضة السياسية الإسلامية تشكل تهديدا سياسيا لحكم الملك عبد الله الثاني، وهو واحد من أقوى حلفاء للولايات المتحدة في المنطقة، كما يفيد التقرير.

ومنذ الربيع الماضي لعبت المملكة الأردنية دورا متزايدا للتأثير في المعارضة العسكرية ومسائل الاستخبارات. وفي شهر يونيو، خدمت العاصمة الأردنية كموقع استخلاص المعلومات الأولية عن العميد مناف طلاس الذي انشق في الشهر نفسه، وبعدها بشهر (أغسطس) انشق رئيس الوزراء السوري رياض حجاب وأمنوا له الفرار إلى الأردن.

كما وثق الأردن علاقاته مع بعض القادة العسكريين من ذوي التوجهات العلمانية في المدن السورية بالقرب من حدودها الجنوبية، وأفاد التقرير أن هذا الجهد هو جزء من محاولات ومسااعي المسؤولين الأميركيين والعرب للتخفيف من تأثير التيارات الإسلامية في مسار الثورة.

وكشف التقرير أن الأجهزة الاستخبارية الأمريكية والأردنية تتجسس على الثوار لتحديد المجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة المشاركة في الثورة السورية.

"لن أقول إن هناك قائمة سوداء، ولكن هناك بالتأكيد قائمة بيضاء"، كما نقل التقرير عن عضو بارز في المجلس الوطني المعارض، واصفا مجموعات الثوار التي يدعمها الأردن والخلفاء الغربيون.

وأفاد التقرير أن مسؤولين في المخابرات الأردنية يجتمعون بانتظام مع بعض قادة الجيش السوري الحر، للمساعدة على تسهيل حركة تنقلهم ذهابا وإيابا من سوريا ومناقشة الإستراتيجية العسكرية، وأضاف التقرير أن الأردن يسمح أيضا لمسؤولي المخابرات الأمريكية باستجواب وإقامة اتصالات مع المسؤولين المنشقين عن الجيش السوري.